Soualem Salah EDDINE ¹ & Rehahlia BILEL ²

**ADOPTION OF INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS
(IAS / IFRS) IN THE ARAB COUNTRIES (REQUIREMENTS AND
CHALLENGES)**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.11>

Research Article

Received:

03/04/2021

Accepted:

25/04/2021

Published:

01/06/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This research aims to find out the reality of applying international accounting standards (IAS / IFRS) in the Arab countries, as these standards are of great importance in building confidence in Arab economies and achieving economic development through the development of foreign investments in the Arab world. With an attempt to shed light on the most important obstacles and challenges that Arab countries face in order to adopt international standards, and to propose some solutions that the researchers see that will greatly contribute to supporting Arab countries in reducing those obstacles and moving forward in setting up conformity mechanisms with the best standards.

Key words: International Accounting Standards, Accounting Compliance, Accounting Systems, Arab Countries.

¹ Dr , Souk Ahras University, Algeria, se.soualem@univ-soukahras.dz, <https://orcid.org/0000-0002-4913-1832>

² Dr , Souk Ahras University, Algeria, bilel.rehahlia@univ-soukahras.dz, <https://orcid.org/0000-0001-5254-1819>

تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في الدول العربية (المتطلبات و التحديات)

سوالم صلاح الدين³
رحالية بلال⁴

الملخص

يأتي هذا البحث بهدف الوقوف على واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في الدول العربية، لما لهذه المعايير أهمية كبيرة في بناء الثقة في الاقتصاديات العربية وتحقيق تنمية اقتصادية عبر تنمية الاستثمارات الأجنبية بالوطن العربي. مع محاولة إلقاء الضوء على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها الدول العربية في سبيل تبني المعايير الدولية، واقتراح بعض الحلول التي يراها الباحثان ستسهم بشكل كبير في دعم الدول العربية في الحد من تلك المعوقات والمضي قدما في وضع آليات التوافق مع أفضل المعايير. إن بعض الدول العربية ما زالت تطبق معايير وطنية وهناك دول عربية خضت خطوات كبيرة في تنمية وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، كما أن الجانب العلمي للمحاسبة بالوطن العربي نجده مازال تقليدي في ظل انتشار التكنولوجيا وعصر المعلومات المحاسبية. كما أن عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بوطننا العربي يرجع بالأساس لغياب قرار وإرادة سياسية ترى في تطبيق هذه المعايير الدولية ضرورة. **الكلمات المفتاحية:** المعايير المحاسبية الدولية، التوافق المحاسبي، الأنظمة المحاسبية، الدول العربية.

المقدمة:

فرضت التغيرات الدولية المتسارعة في ظل العولمة الاقتصادية؛ و العولمة المالية؛ و التحرير المالي؛ و ترابط الأنظمة المالية و الاقتصادية؛ و تعدد التجارة و إتساع رقعتها؛ و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و امتداد نشاطها عبر مختلف دول العالم، ضرورة تقريب و توحيد اللغة المحاسبية، وجعلها تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، و إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية، و تحقيق التجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية، لتعزيز الثقة و الشفافية في المعلومات المقدمة وإعطاء مصداقية أكبر للأسواق المالية الدولية.

مشكلة الدراسة

إن بعض الدول العربية ما زالت تطبق معايير وطنية وهناك دول عربية خضت خطوات كبيرة في تنمية وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، كما أن الجانب العلمي للمحاسبة بالوطن العربي نجده مازال تقليدي في ظل انتشار التكنولوجيا وعصر المعلومات المحاسبية. كما أن عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بوطننا العربي يرجع بالأساس لغياب قرار وإرادة سياسية ترى في تطبيق هذه المعايير الدولية ضرورة.

من هنا يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي:

- ما هو واقع تبني و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية؟
- ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بمعايير المحاسبة الدولية ؟
- ما هي أهم مميزات وخصائص البيئة المحاسبية في الدول العربية ؛ وأهم التحديات التي تواجهها؟
- ما هي الإجراءات والحلول المستقبلية الكفيلة بدعم وتعزيز تطبيق تلك المعايير في البيئة العربية ؟

³ د.، جامعة سوق اهراس، الجزائر، se.soualem@univ-soukahrass.dz

⁴ د.، جامعة سوق اهراس، الجزائر، bilel.rehahlia@univ-soukahrass.dz

فرضيات الدراسة

- تم بناء فرضيات الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة حيث أن فرضيات الدراسة تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة، وحلولاً متوقعة للمشكلة موضوع الدراسة، حيث ينطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:
- أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تعد أعلى درجات التطور في التطبيق والممارسة المحاسبية على الصعيد العالمي.
 - أن البيئة المحاسبية بالدول العربية تفتقر وبشكل ملحوظ للتنظيم المحاسبي الملائم.
 - تحتاج عملية تطبيق المعايير المحاسبية في الدول العربية إلى توفر جملة من المتطلبات الأساسية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال دراسة ومعرفة المتطلبات الأساسية الواجب توافرها لتوافق البيئة المحاسبية العربية مع معايير المحاسبة الدولية في ظل التحديات المتعددة والمتنوعة والتي تقف في سبيل تبني هذه المعايير من طرف هذه الدول، كما يفتح هذا البحث مجالاً لتطبيق هذه المعايير في البيئة العربية بما يحقق في النهاية تطوير الأنظمة المحاسبية العربية.

أهداف الدراسة:

- الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:
- بيان الإطار العام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأهمية تبنيها باعتبارها أعلى درجات التطور في الممارسة المحاسبية على الصعيد العالمي.
 - التعرف لطبيعة وخصائص البيئة المحاسبية في الدول العربية.
 - الوقوف على واقع تبني وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية .
 - إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في تبني المعايير الدولية واقتراح بعض الخطوات المستقبلية والتي من شأنها تشجيع وإنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية.

منهج الدراسة وأدواته:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، فقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي، كما استخدم الباحث أسلوب البحث المكتبي القائم على مسح وتحليل النتائج العلمي المنشور (ورقياً، إلكترونياً)، وتضمن ذلك: الكتب، الدوريات، الدراسات، البحوث العلمية، قواعد المعلومات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

- وللإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور رئيسية:
1. المعايير المحاسبية الدولية: مفهومها وخصائصها والعوامل المؤثرة في تطبيقها
 2. البيئة المحاسبية في الدول العربية وأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيها.
 3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية والعقبات المحيطة بتطبيقها.
 4. خطوات مستقبلية أساسية في سبيل تشجيع ونجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية

1. المعايير المحاسبية الدولية: مفهومها وخصائصها والعوامل المؤثرة في تطبيقها

سعى هذا الجزء إلى تسليط الضوء على الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية، من خلال شرح لمفهومها مع التعرف على أهم الخصائص والمميزات التي وجب أن تتوافر عليها، بالإضافة تبيان أهميتها معرجاً على أهم العوامل المؤثرة في تبنيها من طرف الدول.

1.1 مفهوم معايير المحاسبة الدولية

يعود أصل كلمة معيار (Norme) إلى الكلمة اللاتينية (Norma) ، والتي تعني بمفهومها الأصلي، أداة قياس مكونة من ضلعين متعامدين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي (كوس-Equerre)، فالمعيار هو المكيال أو المقياس أو النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، وبمعنى أدق هو ما يجب أن يكون عليه الشيء. (Bergeret, 1985, p. 14)

أما في المحاسبة، فيمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد

العام أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. (القاضي، 2008، صفحة 103)

فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله. ويمكن اعتبار المعايير المحاسبية " بمثابة مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال المختلفة، فهي قياسات تطبقها الشركات لقياس عناصر القوائم المالية وبالتالي إلى تحديد نتائج النشاطات والموقف المالي، وتعتمد نتيجة النشاط (ربح/خسارة) لأي شركة على المعايير المحاسبية بالدرجة الأساس والتي تحدد بدورها السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التي ينبغي عند تطبيقها والالتزام بها". (نور والجواوي، 2003، صفحة)

كما يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها ومنسقة مع بعضها البعض، لأن الغرض الأساس منها هو تحديد أساسيات الطرائق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي. وبما أن المعايير المحاسبية تمثل حلاً لمشاكل خاصة وعرضا لإجراءات عملية خاصة لذا يجب أن تتسم بالتعدد والتعديل المستمر انسجاماً مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذان يتسمان بالثبات النسبي. فالمعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية.

ومن جهة أخرى فقد عرف المعيار على أنه تعبير عن موقف مهني رسمي، فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ معين ويجب أن يكون ترجمة أمينة وواعية للمبادئ المحاسبية، وبعد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العملية المتاحة في الزمان والمكان. (الشيرازي، 1990، صفحة 122)

أما على المستوى الدولي، فقد أدت التطورات الاقتصادية التي شاهدها الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة ، إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية وكذلك إصدار القوائم المالية بشفافية، مع تنظيم عمليات الإفصاح المالي ووضع تقارير.

وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية أداة التنظيم للعمل المالي والمحاسبي من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية. حيث يتم تطبيق هذه المعايير في كافة القطاعات، وجاءت نتيجة لأبحاث ودراسات قام به نخبة من خبراء المحاسبة والمراجعة على مستوى عالمي. وقد تم تبني مجموعة من المعايير والإجراءات المحاسبية حيث أطلق عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليه (GAAP)، ورغم أن هذه المبادئ قد أثارت انتقادات وجدلاً كبيراً إلا أن أغلب المحاسبين وأعضاء المجتمع المالي ينظرون إليها بأنه ذات فائدة على مر الزمن. (الصوفي، 2006، ص 59)

كما عرفت المعايير المحاسبية الدولية على أنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها الجمعيات أو اللجان التي تتخذ الطابع الدولي مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة. (أبو طالب، 2001، صفحة 102)

والجدير بالذكر، أن هناك العديد من الأطراف والمنظمات والهيئات التي شاركت في وضع المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وقد هدفت في مجملها إلى إعداد معايير محاسبية تراعي عند تقديم القوائم المالية والعمل بشكل عام على تطوير وتوافق الأنظمة والمعايير المحاسبية الدولية.

وقد شهدت معايير المحاسبة الدولية تطوراً نوعياً من خلال عمل لجان حيث عملت هذه اللجان على تطوير هذه المعايير وتقديم الاقتراحات الجديدة لتطوير الممارسات المحاسبية المالية على مستوى عالمي لتكون مقبولة لدى مستخدميها ومعدّي القوائم المالية.

2.1 خصائص ومميزات المعايير المحاسبية الدولية

نظراً لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذلك لا بد وأن تتصف بالخصائص التالية: (ابو طالب، 2001، صفحة 67)

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع.
- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية فلا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات، بل لا بد وأن تتغير وفقاً للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة.
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث لا تقدم المعايير المحاسبية معالجة محاسبية واحدة بل تقدم عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد، ويعالج هذا الموقف عن طريق الإفصاح المحاسبي عن المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها.
- يجب أن لا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية.

- يجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية وأن تكون الاجتهادات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة.
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية.
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتححرر من الانحياز نحو طائفة معينة بمعنى أن تحقق المعايير المحاسبية مفهوم العدالة عند القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية.
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف الوطنية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومات، فليس من المعقول أن تتغير المعايير المحاسبية مع كل تغيير في السياسات الحكومية.
- وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية، بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي وفقا لأهميتها النسبية فلا تطبق المعايير المحاسبية إلا على للعناصر والبنود والعمليات المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية.

3.1 العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد ومعايير محاسبية متناغمة وموحدة عبر العالم يقف عائقا بالنسبة لعولمة الأسواق المالية، ويحد من قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بالنسبة للبدائل الاستثمارية المتاحة، وقيام المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية مقارنة الفرص الاستثمارية وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الشركات المنافسة.

إن مثل هذا الافتقار لقابلية المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على ما يلي: (حميدات، 2004، الصفحات 125-126)

- أ. قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية.
 - ب. توصيات المحللين الماليين وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.
 - ج. قدرة أي مستثمر لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي.
 - د. قرار المنظمة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.
- ومن العوامل الرئيسية التي تدعم تطور وانتشار معايير محاسبية دولية ما يلي: (حميدات، 2004، صفحة 126)
- أ. إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير يهدف لاكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي.
 - ب. تساعد معايير المحاسبة الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية، وجعلها أسهل للاستخدام عبر الدول المختلفة، خاصة مع تسارع نمو دور أسواق المال العالمية.
 - ج. مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير محاسبية خاصة بها، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معايير محاسبية خاصة بها نظرا لافتقارها للإمكانات المادية والفنية.
 - د. مفيدة للشركات متعددة الجنسية لخدمة عملائها الأجانب من جهة، وتوحيد القوائم المالية من جهة أخرى، كما أنها تساعد المستثمر العالمي والذي يرغب في الاستثمار دوليا.
 - هـ. من الصعب أن تبني دولة معينة معايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية، غير أن تبني معايير محاسبية صادرة عن جهات محايدة (مجلس معايير محاسبية عالمي) يلقي استحسانا وقبولا.
 - و. إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موحدة عالميا يعطيها ثقة أكبر.
 - ز. وملائمة وقابلية للمقارنة لهذه البيانات.
 - ح. تخدم أغراض العولمة وقضايا الخصوصية، خاصة في ما يرتبط بتقييم صافي الأصول المعروضة للخصوصية.
 - ط. كما أن تبني معايير محاسبية دولية يحقق للبيانات المنشورة والمعدة والمدققة بموجبها، سمة الموثوقية، وذلك بالإضافة إلى سمي القبول العام والقابلية للمقارنة.

2. البيئة المحاسبية في الدول العربية وأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيها.

فيما يلي عرض مختصر لطبيعة وخصائص الأنظمة المحاسبية في الدول العربية، والذي يشكل ركيزة يمكن الاستناد عليها في تفسير وتحليل تطور البيئة المحاسبية في الدول العربية. ومن ثم الوقوف على أهم العوامل التي تدفع هذه الدول باتجاه تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية.

1.2 طبيعة وخصائص البيئة المحاسبية بالدول العربية

تمثل المحاسبة بشكل عام نظاما متكاملًا وشاملا للمعلومات في أية منظمة أعمال، وهي نظام منفتح على بقية الأنظمة داخل المنظمة، وبنفس الوقت فهي منفتحة على البيئة المحيطة بها، تؤثر فيها وتتأثر بها، وبذلك فإن التغيرات التي تطرأ على محيط المحاسبة ستؤثر بالضرورة على المحاسبة كنظام معلومات. (جرّد، 20016، 349)

ولقد تناول العديد من الباحثين مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر في شكل وتطور الأنظمة المحاسبية في أي دولة، وهي بذلك تبرز اختلاف الممارسات والمعايير المحاسبية بين الدول، فحددت ثمانية عوامل: النظام السياسي، النظام الاقتصادي، درجة التطور الاقتصادي، أهداف المحاسبة المالية، أصل المعايير المحاسبية، التعليم والتكوين المحاسبي، تطبيق المعايير، الأخلاق. (Khouatra, 2005, p.10)

وفي الدول العربية يمكن معرفة وتحديد نوعية وخصائص الأنظمة المحاسبية من خلال معرفة هوية المستعمر، حيث تنتهج معظم الدول العربية والتي كانت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي أنظمة محاسبية فرنسية، وكذلك بالنسبة للدول المستعمرة من قبل الانجليز واليطاليين، وباستثناء بعض الدول العربية لم تقم غالبية هذه الدول بتطوير أنظمة محاسبية خاصة بها وظلت تطبق وتستخدم أنظمة محاسبية مستوردة دون وجود وعي كاف بضرورة تعديل وتطوير هذه الأنظمة بما يتماشى واحتياجات وظروف البيئة المحلية.

وعلى اعتبار الدول العربية بشكل عام من ضمن الدول النامية، وبالتالي فهي ليست استثناء عن الدول النامية من حيث النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة بهذه الدول. فلقد بينت أدبيات المحاسبة أنه على الرغم من الحاجة العاجلة لخدمات المحاسبة في الدول النامية، فإن هناك ضعف واضح داخل العديد من الدول فيما يتعلق بادراك الدور المهم والمتوقع للمحاسبة في عملية التنمية الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، وأن المحاسبة بالدول النامية تفتقر وبشكل ملحوظ للبنية الأساسية لها والمتمثلة في التنظيم المحاسبي الملائم والذي يوفر مرجعية للمحاسبين ويعزز من موثوقية ودقة وموضوعية مخرجات النظام المحاسبي بهذه الدول، هذا الوضع يبدو أنه انعكس سلبا على جودة وفائدة المعلومات المحاسبية وبالتالي على دورها في عمليات التنمية الاقتصادية بالدول النامية. (أبو زيد، 2005، صفحة 144)

- وبشكل عام يمكن حصر أهم خصائص ومميزات الأنظمة المحاسبية العربية في ما يلي: (مازون، 2014، صفحة 315)
- على الرغم من أن القوانين (قانون الضرائب، القانون التجاري) لعبت دورا هاما في تطوير أنظمة المحاسبة بها، فإن هناك غيابا تاما في العديد من الدول العربية لإطار عام يحدد المعايير والممارسات والطرق المحاسبية، ما ينعكس سلبا على التقارير المحاسبية؛
- غياب إطار محاسبي، أدى إلى إيجاد ربط ضعيف بين حاجات المستويات الكلية في الدول العربية والمعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات؛
- انعدام الخبرات؛
- كفاءة الأنظمة المحاسبية مرتبط ولو جزئيا بمدى التشابه في العوامل البيئية بينها وبين الدول التي تعتبر المصدر لذلك النظام (المستعمر في غالب الأحيان)؛
- التركيبة المحاسبية في معظم الدول العربية، ومن ضمن ذلك المبادئ المحاسبية، الإجراءات وإعداد التقارير، والمهنة المحاسبية والتعليم المحاسبي تم زرعها من طرف العالم الغربي (فرنسا والمملكة المتحدة).

2.2 أهمية تطبيق وتبني المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل أهمية المعايير المحاسبية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين. فهي ضرورية للأسباب الآتية: (سلوم، 2009، صفحة 13)

- أ - المقارنة: تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلب كشوفات معدة وفق أسس موحدة، وبما إن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك الكشوفات.
- ب - كلفة معالجة المعلومات المحاسبية: إن توحيد الأسس لإعداد الكشوفات هو ضروري لمتخذي القرارات، فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة، عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية.
- ج - القدرة على فهم المعلومات: معظم مستخدمي الكشوفات المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم إعداد هذه الكشوفات وفق أسس غير موحدة، يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنات بين الوحدات أو بين الفترات المالية للوحدة نفسها.
- د - الدعم المنطقي: إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين، لأنه لا بد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.

هـ - انسيابية الاستثمار بين البلدان : للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وإن ما يسهل عمل المقارنة هو إتباع طرائق محاسبية موحدة عند إعداد الكشوفات المالية، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

كما أن وجود المعايير المحاسبية ضروري من حيث توحيد حسابات الفروع وجعل القرارات المتخذة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر دقة ورصانة وتساعد على مقارنة التقارير المالية في الدول المختلفة، كما توفر المعايير إمكانية لتسجيل الشركات في الأسواق المالية الخارجية دون الحاجة إلى إعداد كشوفات مالية وفق أسس. محاسبية متعددة وإنما يتم استخدام أسس موحدة .

وأخيراً، يمكن القول إن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الاستفادة من الكشوفات المالية المعدة بموجبها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ استخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى كشوفات مالية كيفية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين بسبب اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة ومن ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين الشركات المختلفة.

3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية والعقبات المحيطة بتطبيقها.

تأثرت الدول العربية بالحراك الاقتصادي العالمي والتطورات التي شهدتها الممارسات والنظم المحاسبية على غرار بقية دول العالم لكن هذا التأثير كان بدرجات متفاوتة نظراً لطبيعة الكيانات الاقتصادية وللتفاوت في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية.

1.3 واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية

يرى البعض أن المحاسبة المالية ما هي إلا نتاج البيئة الاقتصادية المحيطة التي تمارس فيها أنشطتها ومن ثم يلاحظ على مهنة المحاسبة في الوطن العربي ما يلي: (سابا، 2008، صفحة 65)

1. البطء في الاستجابة للتغيرات والتحديات المعاصرة، بالإضافة إلى ضعف حركة البحث العلمي فيها، فالدراسات في المجال المحاسبي تدور غالبيتها حول المفاهيم الأساسية دون الدخول في عمق مشكل التطبيق. وتعتبر هذه السياسات المحاسبية عن الركود والتراجع الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية، وليس السبب في ذلك الضعف الإمكانيات الاقتصادية العربية أو رأس المال العربي، فهناك هروب لرؤوس الأموال للاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

2. التباين بين الدول العربية في الأخذ بمعايير محاسبية في إعدادها للقوائم المالية، حيث أن المهنة في الدول العربية تعمل في ظل بيئات اقتصادية وسياسية وقانونية مختلفة، ومن ثم فإن إعداد القوائم المالية المدمجة لمجموعة الوحدات الاقتصادية التي تزاو جزءاً جوهرياً من أعمالها في الخارج من أهم الأسباب التي تقف وراء نشأة الحاجة إلى ترجمة القوائم المالية الأجنبية، ومن هنا فالدول العربية التي تسعى لتطبيق معايير محاسبية دولية هي الدول التي تتميز بالانفتاح الاقتصادي، وتوجد بها وحدات اقتصادية تابعة للوحدات الأم في الدول الأجنبية، وإلقاء نظرة شاملة على النظام المحاسبي في الدول العربية ومدى الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية، حيث سادت في السنوات الأخيرة في جمهورية مصر العربية متغيرات متعددة نتجت عن تغيرات اقتصادية واجتماعية واسعة من أهمها الاتجاه نحو الخصخصة، وتنشيط سوق المال، وتحرير التجارة الخارجية وأخيراً تحرير إدارة الجهاز المصرفي، الأمر الذي جعل جمهورية مصر العربية تخطو خطوة رائدة عن طريق إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية وخاصة ما يقتضي به قانون رأس المال رقم (95) لسنة 1992 من قيام الوحدات الاقتصادية بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

وحظيت بعض الدول العربية الخليجية كالسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة خطوات متقدمة نحو تطبيق معايير محاسبية محلية نظراً لزيادة التعاملات المالية وزيادة ضخامة الوحدات الاقتصادية الحكومية والخاصة وارتباطاتها العالمية في مجال التجارة والمال الأمر الذي حتم عليها استخدام معايير محاسبية تم تطبيقها عالمياً بنجاح في مجال المحاسبة.

ويشير الجدول رقم (01) إلى مدى توافق النظم المحاسبية (التشريعات المحاسبية) في الدول العربية مع المعايير المحاسبية الدولية، والتي تنقسم إلى ثلاث مستويات (غير متوافق، توافق جزئي، وتوافق كلي).

جدول رقم (01): توزيع الدول العربية حسب مدى إلزام القوانين والتشريعات باستعمال IAS/ IFRS

مستويات الالتزام		
IAS/ IFRS غير مسموحة	IAS/ IFRS مسموحة في حالات خاصة	IAS/ IFRS إلزامية
- تونس - الجزائر - موريتانيا - جيبوتي - جزر القمر	- الصومال - السودان - مصر - ليبيا - المغرب	- الأردن - الإمارات - البحرين - السعودية - سوريا - العراق - عمان - قطر - الكويت - لبنان - اليمن - فلسطين

المصدر: وليد بن تردايت، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات محاسبية ومالية، أبو ظبي، 2018، ص52.

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عدد البلدان العربية تلزم استعمال المعايير الدولية للتقارير المالية حيث بلغ عددها 12 دولة من إجمالي عدد الدول العربية، بينما بلغ عدد الدول التي تُسمح في حالات خاصة باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية 5 دول وكذلك الأمر بالنسبة للدول التي لا تسمح باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية.

2.3 معوقات تبني الدول العربية للمعايير المحاسبية الدولية

بالرغم من وجود العوامل سابقة الذكر والتي تدعم تطوير وانتشار معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هناك مجموعة من العقبات التي تقف في سبيل تبني هذه المعايير من طرف الدول المختلفة بما فيها الدول العربية والتي يمكن حصرها في التالي: (حواس، 2008، ص79)

- أ. عوامل اقتصادية وسياسية تتعلق بكل دولة على حدة.
 - ب. صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى.
 - ج. التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة.
 - د. صعوبة تطبيقها على منشآت الأعمال الصغيرة.
 - هـ. صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.
 - و. الشعور بمقاومة التغيير.
 - ز. اختلاف اللغة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظم الضرائب وغيرها.
 - ح. الحاجة لوجود جمعيات أو هيئات مهنية قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع ضرورة وجود دعم حكومي لها.
- وقد ظهرت آثار معوقات الالتزام الدولي بمعايير المحاسبة الدولية في شكل فروقات واضحة في تطبيقها حتى بين الدول الأعضاء في اللجنة (المجلس حاليا) التي أصدرت هذه المعايير وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية. فبالإضافة للتفاوت الواضح في مقدار الالتزام بقواعد القياس والإفصاح المشمولة في تلك المعايير والناتج أساسا على تعدد البدائل المسموح باستخدامها في تطبيق تلك القواعد، توجد فروقات واختلافات ملموسة في تطبيق القاعدة نفسها.

4. خطوات مستقبلية أساسية في سبيل تشجيع ونجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية

هناك تحديات جمة تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالوطن العربي لعل أهمها التعليم الذي مازال تعليمًا تقليديا ولم يتم تطويره واستخدام التقنيات الحديثة فيه، لما لهذه التقنيات من أهمية في مجال المحاسبة وتطبيقاتها. كما أن الدول العربية مدعوة قبل أي وقت مضى بضرورة تغيير الأساليب ومناهج التعليم المحاسبي خاصة ما تعلق بالجانب التطبيقي فهذا الأخير في الجامعات العربية شبه معطل ولا بد من ربط التعليم بالتدريب وتطبيق المناهج النظرية إلى تطبيق عملي ومهني وتتم ممارسته في المؤسسات.

ولتحقيق التقارب بين الأنظمة المحاسبية في الدول العربية و البيئة المحاسبية الدولية ممثلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، وللوصول إلى حلول عالية الجودة لمشاكل تحقيق هذا التقارب، ينبغي على هذه الدول أن تتوفر لديها بعض المقومات لهذا التوافق من جهة، وأن تتوفر في هذه الدول متطلبات تلبى هذه المقومات وهي:

1. تعزيز الانفتاح التجاري و الاندماج في الاقتصاد العالمي: وذلك من خلال تسريع عصرنة وتحديث النظام الاقتصادي، تخفيض دور الدولة، ومواصلة برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام مع تعزيز التوجه نحو عقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو متعددة الأطراف، مع تعجيل الانضمام إلى المنظمة العالمية (المنظمة العالمية للتجارة OMC، منظمة البورصات..)، وكذا تبني جميع الإجراءات التي تكفل مزيداً من التكامل الاقتصادي الإقليمي، خصوصاً فيما بينها.
2. التنسيق مع المنظمات الدولية و الامتثال بالتجارب الناجحة: وذلك من خلال سعي الجهات ذات الاختصاص إلى دعم الارتباط المهني بالجمعيات والهيئات المهنية الدولية والإقليمية التي لها دور في هذا المجال، مثل: (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSF، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، إتحاد المحاسبين الأوروبي..).
3. إصلاح إطار العمل القانوني والتشريعي: وذلك على المستوى القطري والجماعي وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية، وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تبني وتطبيق هذه المعايير الدولية.
4. تكوين لجان مختصة: يمكن النظر في تكوين لجان مختصة تعمل على دراسة تبني المعايير الدولية للتقارير المالية بطريقة تراعي خصوصيات المنطقة العربية ومتطلبات اقتصادياتها على غرار ما قام به الاتحاد الأوروبي حيث أنشأ "لجنة تنظيم المحاسبة (ARC) والمجموعة الاستشارية الأوروبية للتقارير المالية (EFRAG).
5. التأهيل العملي والعلمي للمحاسبين: باعتبار أن المحاسب هو المعنى بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذا لا بد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على تطبيق هذه المعايير بشكلها الصحيح. من خلال صياغة برامج تدريبية متكاملة تسمح لهم بالتزود بالمعارف الأساسية المرتبطة بأثر التكنولوجيا على طبيعة عملهم المحاسبي والمالي.
6. تنظيم الفعاليات والملتقيات: من خلال الشراكات والتفاهات مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة في هذا المجال بما يخدم الدول العربية في تبني المعايير الدولية للتقارير المالية.
7. ضمان جودة مخرجات عملية التعليم المحاسبي: من خلال الاهتمام بمتطلبات تحقيق هذه الجودة وفقاً لما تنص عليه معظم معايير الجودة وخاصة تلك الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، من الاهتمام بضموم المواد الدراسية، طرق التدريس وكيفية إيصال المعلومة من خلال الدمج بين التكوين النظري والتطبيقي، وإعداد المدرسين إعداداً لائقاً بحيث ينبغي اختيار أصحاب التخصص والكفاءة للقيام بهذه المهمة، كما لا ينبغي إغفال اختيار الطلبة الذين يتميزون بالقابلية والاستعداد لتعلم تقنيات المحاسبة ولديهم قناعة بأنها مهنة المستقبل، وذلك لما لهذه العناصر من العلاقة الإيجابية والدور الفعال في تحسين جودة التعليم.
8. الإصلاح المالي والمحاسبي: من خلال تعديل الأنظمة المالية والمحاسبية للوحدات الاقتصادية في الدول العربية بما يتوافق مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، على اعتبار أن هذه الأخيرة يتم تطبيقها في هذه الوحدات.

خاتمة الدراسة

تؤدي معايير الإبلاغ المالي الدولية دوراً بالغ الأهمية في توفير الإرشاد والتوجيه في قياس العمليات والأحداث وعرضها، كما تلعب دوراً هاماً في تقريب الممارسات المحاسبية الدولية وتطوير وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، إعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عالمياً. لذلك سارعت معظم دول العالم إلى تنظيم المحاسبة من خلال إصدار معاييرها، غير أن إصدار المعايير ليس عملية إجرائية بحتة، وإنما تتوقف على عدة عوامل ذات أبعاد نظرية وتطبيقية تختلف من دولة إلى أخرى.

وعلى الرغم من تأثير الدول العربية على غرار بقية دول العالم بالحراك الاقتصادي العالمي والتطورات التي شهدتها الممارسات والنظم المحاسبية من حيث المبادئ والمفاهيم وطرق المعالجة المحاسبية والتي تتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، لكن هذا التأثير كان بدرجات متفاوتة نظراً لطبيعة الكيانات الاقتصادية وللتفاوت في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية.

وبالرغم من وجود العديد من العوامل والتي تدعم تطوير وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أن هناك مجموعة من العقبات والتحديات والتي تقف في سبيل تبني هذه المعايير من طرف الدول العربية لعل أهمها العوامل الاقتصادية والسياسية والخصوصيات التشريعية والقانونية لكل دولة على حدة. ولتحقيق التقارب بين الأنظمة المحاسبية في الدول العربية و البيئة المحاسبية الدولية ممثلة في معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، وللوصول إلى حلول عالية الجودة لمشاكل تحقيق هذا التقارب، ينبغي على هذه الدول أن تتوفر لديها بعض المقومات لهذا التوافق من جهة، وأن تتوفر في هذه الدول متطلبات تلبى هذه المقومات.

المراجع باللغة العربية:

جرد نور الدين. (2016). البيئة المحاسبية للدول النامية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين مراعاة ظروف البيئة المحاسبية المحلية والاستجابة لتأثيرات الأنظمة المحاسبية الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، 10 (28)، 360-348.

جمعة فلاح، محمد حميدات. (2004). مدى التزام الشركات الصناعية في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري. (2009). دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الأفق". كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن: جامعة الزرقاء الخاصة.

حسين القاضي، مأمون حمدان. (2008). المحاسبة الدولية ومعاييرها. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. حواس، صلاح. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة، الكويت: دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع. عبد الناصر نور، وطلال الججاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق. مجلة أبحاث، العدد 35، 1-21.

فارس جميل، الصوفي. (2006). تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ماجد ماهر فهم، سابا. (2008). مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين- دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مازون. محمد أمين. (2014). موقع العالم العربي من مشروع التقارب المحاسبي الدولي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 18 (2)، 329-313.

محمد المبروك أبو زيد. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد يحي أبو طالب. (2001). المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة. القاهرة: مكتبة النهضة، جامعة عين شمس.

المراجع باللغة الأجنبية:

Bergeret, J. (1985). La personnalité normale et pathologique : les structures mentales, le caractère et les symptômes, Dunod 2 éme Ed. Paris.

Khouatra, D. (2005). le systeme comptable malgache entre modele anglo-saxon et modele continental, Comptabilité et Connaissances. France .